

Distr.  
GENERAL

TD/B/COM.2/45  
9 December 2002

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا

المالية المتصلة بذلك

الدورة السابعة

جنيف، ٢٠-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

### قضايا تتصل بالترتيبات الدولية

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

#### موجز تنفيذي

تطرح هذه المذكرة عدداً من مسائل السياسة العامة التي تمخّض عنها اجتماع الخبراء المعني بالخبرات المكتسبة بشأن النهج الثنائية والإقليمية للتعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار الطويل الأجل العابر للحدود، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي عقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، واجتماع الخبراء المعني بالبعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر: السياسات الرامية إلى تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرة التنافسية لقطاع المشاريع والأداء الاقتصادي للاقتصادات المضيفة مع مراعاة نقاط الالتقاء بين التجارة والاستثمار، في السياقين الوطني والدولي الذي عقد في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

## مقدمة

١ - أعدت الأمانة هذه المذكرة بوصفها مساهمة في مناقشات الدورة السابعة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، وفقاً للقرار الذي اتخذته مجلس التجارة والتنمية خلال دورته الاستثنائية التاسعة عشرة (بانكوك، ٢٩ نيسان/أبريل - ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢) والقرار الذي اتخذته لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك خلال دورتها السادسة، (جنيف، ٢١-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢). وتقوم المذكرة على اعتبارات السياسة العامة التي أثارها الخبراء خلال اجتماع الخبراء المعني بالخبرات المكتسبة بشأن النهج الثنائية والإقليمية للتعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار الطويل الأجل العابر للحدود وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي عقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢<sup>(١)</sup>، واجتماع الخبراء المعني بالبعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر: السياسات الرامية إلى تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرة التنافسية لقطاع المشاريع والأداء الاقتصادي للاقتصادات المضيفة مع مراعاة نقاط الالتقاء بين التجارة والاستثمار في السياقين الوطني والدولي، الذي عقد في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢<sup>(٢)</sup>، كما وردت في ملخصي ذينك الاجتماعين. والغرض من هذه المذكرة هو تحديد بعض المسائل المتعلقة بالسياسة العامة تتصل بها سياسات رئيسية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، وإلى أي حد تعوق اتفاقات الاستثمار الدولية هذه السياسات أو تشجعها، وكيف يمكن، بصفة خاصة، مراعاة البعد الإنمائي، كي تنظر فيها لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك خلال دورتها السابعة.

٢ - وحدّد اجتماعا الخبراء عناصر متعددة لها صلة بالاستثمار الدولي على النحو الوارد في اتفاقات الاستثمار الدولية. وتشكل الأحكام التي تتعلق بالمسائل الواردة في اتفاقات الاستثمار الدولية في مجملها الإطار الدولي الذي تقوم فيه السياسات والتدابير الوطنية باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه.

٣ - ويطرح ذلك ثلاث مجموعات من القضايا قد تود اللجنة أن تنظر فيها على ضوء مداولات اجتماعي الخبراء:

- ما هي أهم السياسات الوطنية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- كيف تشجع اتفاقات الاستثمار الدولية هذه السياسات أو تعوقها؟
- كيف يمكن لاتفاقات الاستثمار الدولية أن تدعم هذه السياسات؟

## السياسات الوطنية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر

٤- في حين أن السياسات والتدابير الوطنية الرامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر واسعة النطاق<sup>(٣)</sup>، فليس لها جميعاً نفس القدر من الأهمية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. ومن ثم يطرح السؤال التالي: ما هي أهم السياسات والتدابير من حيث فعاليتها في بلوغ تلك الأهداف؟

٥- وبغية تيسير المناقشة، قد يكون من المفيد التمييز بين السياسات والتدابير المصممة أساساً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات والتدابير المقصود منها في المقام الأول إتاحة سبل استفادة الجهات المتلقية منها. وفضلاً عن ذلك، تستهدف السياسات الرامية إلى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الآثار الإيجابية وخفض الآثار السلبية لذلك الاستثمار على السواء.

### اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر

٦- يتضمن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تقليل العوائق القائمة أمامه، (الأمر الذي يثير على الفور التساؤل عن كيفية تعريف "الاستثمار" ومدى قبوله في البلد المضيف) وتعزيز قواعد معاملة الشركات الأجنبية المنتسبة (التي يدور قسط كبير منها حول مسألة المعاملة الوطنية، لكنه يتضمن أيضاً حماية الشركات الأجنبية المنتسبة)، واتخاذ طائفة من التدابير الفعالة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (مثلاً عن طريق اللجوء إلى الحوافز) والطريقة التي ينبغي بها تسوية المنازعات في حال حدوثها.

٧- وتوحي المناقشات التي دارت في اجتماعي الخبراء في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر وخلال اجتماع الفريق العامل المعني بالعلاقات بين التجارة والتنمية التابع لمنظمة التجارة العالمية، و/أو المناقشات العامة بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية بأن السياسات الأساسية في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتصل بالفعل بتعريف الاستثمار، وقبول الاستثمار، والمعاملة الوطنية، والتأمين ونزع الملكية، والحوافز.

٨- وقد ترغب اللجنة في مناقشة ما إذا كانت للسياسات التي تم تحديدها في الفقرة ٧ أهمية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارب التي خاضتها مع تلك السياسات.

### الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر

٩- لا تكون التدابير الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر دائماً كافية لتأمين أقصى قدر ممكن من المنافع التي تتوقعها البلدان من ذلك الاستثمار، مثل نقل التكنولوجيا إلى الشركات الأجنبية المنتسبة والشركات المحلية، وإقامة روابط أعمق وأكثر مع المشاريع المحلية، وارتفاع معدل الصادرات، وازدياد فرص العمل والنهوض

بالمهارات. وفي الوقت نفسه، تسعى البلدان المضيفة إلى الحد من أي آثار سلبية ذات صلة بالاستثمار الأجنبي، مثل التقلب المالي، والممارسات المانعة للمنافسة، وأسعار التحويل الجائرة، واستبعاد الشركات الوطنية بفعل الازدحام، وبصفة عامة فرط التبعية للملكية الأجنبية. وبإيجاز، فإن الشغل الشاغل للبلدان المضيفة هو الاستفادة إلى أقصى حد من الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر والتقليل إلى أبعد حد من آثاره السلبية.

١٠- ما هي السياسات والتدابير التي تتصل بالاستفادة إلى أقصى حد من الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر والتقليل إلى أبعد حد من آثاره السلبية والتي تعتبرها البلدان النامية المضيفة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالغة الأهمية؟ تشير الأدبيات إلى أن تلك السياسات والتدابير تتصل بنقل التكنولوجيا، وتعزيز الروابط (بما في ذلك شروط الأداء)، والممارسات المانعة للمنافسة والحوافز (مجدداً).

١١- وناقش أعضاء الوفود السياسات الرامية إلى زيادة منافع الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المضيفة خلال الدورة السابعة للجنة في إطار البند ٣ من جدول الأعمال؛ وبالتالي قد لا تكون هناك ضرورة لمناقشة هذا الموضوع مرة أخرى في هذا المقام.

### دور اتفاقات الاستثمار الدولية الراهنة

١٢- كما يتبدى من المناقشات التي دارت خلال اجتماعي الخبراء، تتعلق اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة بطرائق مختلفة بسياسات وتدابير أساسية تلجأ إليها البلدان المضيفة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه.

١٣- وقد يرغب أعضاء الوفود تناول الطريقة التي تؤثر بها اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة في هذه السياسات والتدابير (أخذاً في الاعتبار أن هذه المسألة قد نوقشت بالفعل في إطار البند ٣ من جدول الأعمال فيما يتعلق بالاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر). وبصفة خاصة، إلى أي حد تعوق هذه الاتفاقات أو تعزز هذه السياسات والتدابير، وما هي التجربة التي مرت بها البلدان في هذا الصدد؟

### تعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية

١٤- حدد اجتماع الخبراء المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ عدداً من الاعتبارات التي تتصل بالبعد الإنمائي والتي يمكن وضعها في الاعتبار عند صياغة اتفاقات الاستثمار الدولية. وعلى وجه الإجمال، تتوخى الأخيرة تعزيز السياسات الوطنية الأساسية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. والقاسم المشترك بينها هو أنها تسعى إلى الحفاظ على مساحة للسياسات الوطنية تسمح للبلدان، في إطار مقومات التزاماتها الدولية، باتباع

سياسات من شأنها أن تدفع مسرة تنميتها. والحق في التنظيم يعتبر مفهوماً يستحق الاهتمام في هذا السياق - وهو موضوع تناولته المناقشة في اجتماع الخبراء المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر.

١٥ - وبصفة أكثر تحديداً، فإن السؤال المطروح هو كيف وإلى أي حد يمكن صوغ اتفاقات الاستثمار الدولية بحيث تسمح بحيز ملائم للسياسات العامة في سبيل تحقيق التنمية. ويشكل ذلك تحدياً يستحق عناية خاصة فيما يتعلق بالسياسات التي تتبعها البلدان المضيضة من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه.

١٦ - غير أن التحدي يتجاوز سياسات البلد المضيف. وقد يرغب أعضاء الوفود في مناقشة مدى المساعدة التي تقدمها بلدان الموطن إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الجهود التي تبذلها من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. ويجدر بالذكر أن للشركات عبر الوطنية أيضاً، في إطار المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها، دوراً تضطلع بها في هذا الصدد.

١٧ - وقد يرغب أعضاء الوفود، على أساس المناقشات التي دارت خلال اجتماع الخبراء المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، في بحث ماهية تدابير البلد المضيف واعتبارات المسؤولية الاجتماعية التي من شأنها أن تساعد بصفة خاصة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، ومناقشة تجربة بلدانهم في هذا الصدد. وهذه الاعتبارات بالغة الأهمية كي تعكس مصالح بلدان الموطن والبلدان المضيضة على نحو متوازن في هذا الخصوص.

### الحواشي

(١) انظر "تقرير اجتماع الخبراء المعني بالخبرات المكتسبة بشأن النهج الثنائية والإقليمية للتعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار الطويل الأجل العابر للحدود، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر"، ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الوثيقة TD/B/COM.2/41; TD/B/COM.2/EM.11/3.

(٢) انظر "تقرير اجتماع الخبراء المعني بالبعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر: السياسات الرامية إلى تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرة التنافسية لقطاع المشاريع والأداء الاقتصادي للاقتصادات المضيفة مع مراعاة نقاط الالتقاء بين التجارة والاستثمار، في السياقين الوطني والدولي" (سيصدر لاحقاً).

(٣) تندرج تلك السياسات والتدابير بطريقة معهودة في السياسات والتدابير الأوسع نطاقاً، التي تستهدف، على سبيل المثال تحسين الإطار الاقتصادي الكلي، والنهوض بالمهارات، وتدعيم الهياكل الأساسية وتعزيز تنمية المشاريع. وهي جميعاً هامة جداً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، غير أن التركيز هنا أضيق نطاقاً - فهو يستهدف سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه التحديد.

— — — — —